

## AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTÉRAIRE

Paraittant au Caire (Egypte)

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros &amp; Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 112 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 15

# الحقوق

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية  
نصدر بمصر القاهرة كل سبت

مؤسسا « أمين شميل »

يديرها ويحررها

سليم بسترس وأبراهيم جمال الحاميان

اشتراكها السنوي

٩٦ غرشاً صاعاً ونصف (٢٥ فرنكا)

تدفع سلفاً

( إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا )

هذه الجريدة مقرر رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

## الحاكم الاهلي

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي

عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

ومعلوم أن مقترحات الحكومة الاصلية

كانت متعلقة بالمادتين ٩ و ١١ من لائحة ترتيب  
الحاكم المختلطة وما كان القصد منها تقرير مبدأ  
جديد بل السعي في منع تلك الحاكم فقط مما  
تعتبره الحكومة توسعاً غير مباح في المعنى الحقيقي  
لها تين المادتين فالامر الاول المدرج ذلك المنشور  
الذي كانت تشتكي منه الحكومة هو ميل تلك  
الحاكم المتزايد للتدخل في الاجراءات التي هي  
من شؤون الحكومة خاصة ولاعطاءها لنفسها  
سلطة هي في كل البلاد الاخرى من حقوق  
حكوماتها العامة المرتبطة بها وهي بميدة بالضرورة  
عن مراقبة الحاكم فلهذا الغرض اقترح تعديل  
المادة الحادية عشرة القاضي بعدم اختصاص تلك  
الحاكم بنظر الدعاوي الناشئة عن الاعمال التي  
تتخذها الحكومة في صالح القطر العمومية أو  
عن اجراءات تجربتها تنفيذاً أو تطبيقاً لأوامر  
عالية أو لوائح متعلقة بالإدارة العمومية

والامر الثاني المترتب عليه الشكوى أيضاً  
هو ميل الحاكم المختلطة لاثبات اختصاصها في  
كل دعوى يظهر للاجنبي صالح فيها دون أن

اليه تشمل « كافة الاشخاص الذين ليس لهم  
سلطة قضائية تحافظ على تركاتهم »

وقد قصد الشارع بدهاء أن يمهّد للمجالس  
الحسبية تركة كل شخص توفي بالقطر ولم تكن  
له سلطة مدنية ولا سلطة دينية متوسطة باتخاذ  
الاجراءات التحفظية اللازمة لصيانة حقوق جميع  
أولي الشأن صيانة شرعية

على أن تركات المراكشيين كانت دائماً من  
اختصاص الحاكم الشرعي المصري وغاية ما ترتب  
على صدور الامر العالي المؤرخ ١٩ نوفمبر سنة  
٩٦ هو أن المجالس الحسبية حلت محل هاته  
الحاكم في هذا الاختصاص

فبناء على ما ذكر يجب من الآن فصاعداً  
على المجالس الحسبية في المحافظات والمديريات  
والمراكز أن تشغل بتركات المراكشيين كباقي  
تركات رعايا الحكومة المحلية الذين لا يتبعون  
البطركخانه فبالنسبة للقصر والمحجور عليهم  
والغائبين من المراكشيين وبالنسبة لاصيائهم  
وقوامهم ووكلائهم تؤدي هاته المجالس الاختصاصات  
المحولة لها بموجب الامر العالي المؤرخ ١٩ نوفمبر  
سنة ٩٦ واللائحة التنفيذية الصادرة في ٢٦  
يناير سنة ٩٧ فيما يختص بكافة الاهالي الداخلين  
تحت سلطة الحاكم الشرعية فيما يتعلق بالاحوال  
الشخصية اهـ

## تركات المراكشيين

أصدرت نظارة الحقايق في مايو الجاري

القرار الآتي نصه

« انه بالنظر للشكوى التي قدمت للنظارة  
من أكابر التجار المراكشيين المتقربين في القطر  
المصري قد خضت بالاتحاد مع نظارة الداخلية  
ما يأتي

أولاً - صفة وحدود سلطة الحاج محمد  
الحلو رئيس طائفة التجار المراكشيين  
ثانياً - اختصاصات المجالس الحسبية فيما  
يتعلق بتركات المراكشيين المتوفين بالقطر المصري  
فانضح لهما في فحص هاتين المسألتين ما يأتي  
أولاً أن الحكومة المصرية لم تعترف للحاج  
محمد الحلو المذكور الا بصفة واحدة وهي رئاسة  
طائفة التجار المراكشيين التي لا تخول له الحق  
في التدخل أو التوسط بأية كيفية كانت في تركات  
المراكشيين بالقطر المصري

ثانياً - أنه بناء على ما نص بالامر العالي  
الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ فإن كافة تركات  
المراكشيين الذين يتوفون بالقطر المصري  
ويتركون فيها أموالاً تكون من اختصاص المجالس  
الحسبية كباقي تركات رعايا الحكومة المحلية الذين  
لا يتبعون البطركخانه اذ إن لفظة ( اهالي )  
المستعملة في المادة الثانية من الامر العالي المشار



ترامي أن اختصاصها لا يكون إلا بالنظر إلى جنسية المحكوم على مقتضى المادة التاسعة التي نصها مختص هذه المحاكم دون غيرها بالحكم في كافة الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهالي والاجانب أو بين الاجانب المحتافى التبعية ما عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية.

وطلبت أخيراً الحكومة أن النص الجديد للمادة التاسعة يكون موضحاً جلياً عدم اختصاص تلك المحاكم بالحكم في دعاوى الحقوق العينية المتعلقة بالمعار الواقعة بين الأهالي كما هو مقترح في المنشور

وقد اجتمعت اللجنة الدولية السابق ذكرها بسراي نظارة الخارجية تحت رئاسة سعادة ناظرها في ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٨ وعضوية مندوبي الرابع عشرة دولة ذوات الشأن للبحث في هذه المسائل ثم عرضت نتيجة أعمالها على الدول إلا أنه قبل التمكن من الحصول على أي اتفاق على هذه المقترحات كانت انتهت مدة الخمس سنوات وبناء عليه تمجددت مدة المحاكم المختلطة لسنة واحدة فقط أعني لغاية أول فبراير سنة ١٩٠٠

وفي أثناء ذلك اتسع للجنة مجال النظر فظفرت بناء على طلب بعض الأود والتجارية وبرضاء الدول في قانون الافلاس سيما في مسألتين . الأولى مسألة تحويل المحاكم المختلطة سلطة جنائية في قضايا الافلاس المقامة أمامها للفصل فيها مديناً . الثانية استصواب ادخال طريقة التصفية القضائية أو المصالحات مع الغرماء المتبعة عادة في البلاد الأوروبية عوضاً عن الافلاس والسبب في الاقتراح الاول هو أنه بالنظر لطول المدة الذي لا بد منه الناشئ عن المخبرات الضرورية بين المحاكم والسلطة القضائية في تلك الأحوال يتمكن المفسر دائماً من مباحرة القطر مع ما يكون في صندوقه وجميع ما يمكنه الاستيلاء عليه قبل يسر الحصول على أمر بالقبض عليه من قصله فلهذا اقترح تحويل المحاكم المختلطة الحكم بحالة المتفالس على الجلس في كل قضية افلاس منظورة أمامها بناء على طلب النيابة العمومية حتى قبل صدور

أي أمر بالبيع بالمزاد وكذلك السلطة في توقيع العقاب بالجلس عند ثبوت التهمة

وكانت نتيجة أعمال اللجنة في كل هذه المواد عرض عدد من الاوامر العالية على الدول فقبل أغلبها تلك الاوامر بينما قبول الدول الأخرى يظهر أنه أصبح مضموناً وزيادة على المشروعات التي أعدتها لجنة سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ عرضت الحكومة أيضاً عدداً من المشروعات التي قبلتها لجنة سنة ١٨٩٠ ثم تركت في حيز الإهمال سنين عديدة وصار أحيائها في هذه الأيام واستلقت من أجلها أنظار الدول التي لم تكن أفرت عليها ثم أنه قد عرض على الدول أخيراً ثلاث مشروعات وأمر عالية بدون أن يطلع عليها أية لجنة دولية ومن الضروري حينئذ أن أعرب بطريق الإيجاز عن نصوص كل هذه المقترحات الجديدة التي على وشك الدخول في التشريع المختلط في القطر المصري واني سأجري البحث فيها بالترتيب الذي صار ذكرها فيه

اولاً ما يتعلق باختصاص المحاكم المختلطة (المادة التاسعة من لائحة ترتيبها) فلم تنل الحكومة قبول اللجنة الدولية لكل ما عرضته عليها سيما ما اقترحته من أن يدرج في القانون المبدأ الذي بمقتضاه يكون اختصاص المحاكم المختلطة باعتبار جنسية الخصام الداخليين في الدعوى فقط لا بمجرد وجود أي صالح لأجنبي فيها لكن قبل اقتراحها في مسائل أخرى فحصل تقدم عظيم خصوصاً فيما يتعلق بالنزاع السوري وحجز ما للمدين لدى الغير ويمكن تلخيصها كالآتي

(١) إحدى الطرق التي هي أكثر استعمالاً لجعل المحاكم المختلطة مختصة بالحكم في الدعاوى هي تنازل أحد التجار المتخاصمين عن الديون تنازلاً سورياً لأحد الاجانب فانه من الواضح أنه متى كان الدائن والمدين من جنسية واحدة فصاحبة الاختصاص في الفصل المحكمة القضائية إذا كان الخصمان أجنبيين من تبعة واحدة والمحاكم الأهلية إذا

كان الخصمان من الأهالي فلاجل أن يتزع الاختصاص من هاتين السلطين اتخذ بعض الدائنين قايلاً للذمة هذه الحيلة السهلة وهي تحويل الديون الى اجنبي وبذلك كانت المحاكم المختلطة تصبغ في الحال صاحبة الاختصاص وهذا التحويل كان يحصل عادة بدون قبول المدين فالأقرار القضائي على تلك المحاولة ظلم بين سيماء في حالة ما اذا كان المدين احد الأهالي وأجرى التمهيد مع وطني آخر على مقتضى تشريع القوانين الأهلية فان مبدأ الشريعة الغراء الذي وضع في المادة ٣٤٩ من القانون المدني الاهلي يقضي بأن ملكية الديون لا تنتقل ولا يعتبر بيعها صحيحاً إلا اذا رضى المدين بذلك ولكن قد حصل تلافي هذا الأمر بتعديل المادة ٤٣٦ من القانون المدني والمادتين ٤٧٨ و٤٧٩ من قانون المرافعات وسيقرر الآن ان لا تنتقل التعهدات المدنية المحضة الواقعة بين الأهالي إلا اذا رضى المدين بذلك ولا يثبت الرضا إلا بالكتابة أو بواسطة الميمن

(ب) وهناك حيلة أخرى للفرار من قواعد الاختصاص وهي سوء استعمال الطريقة المعروفة في المحاكم بالحجز التحفظي على ما للمدين لدى الغير . مثلاً دائن وطني له دعوى على مدين وطني يحجز ذلك الدائن على اجنبي بحجة ان هذا الاجنبي مدين لمدينه ويسعى في نواله أمراً يمنع ذلك الاجنبي من اعطاء المدين الاول دية الذي هو عليه أو دائن ومدين وطنيان رفعت قضيتهم للمحاكم الأهلية للنظر فيها فيينا الدعوى منظورة امام المحاكم واذا باجنبي يحجز بين يدي المدعي عليه بمدتواطوها على ذلك على مبلغ وهمي يدعى به على المدعي ويطلب عند صدور الحكم لصالح المدعي ان لا يدفع المدعي عليه المبلغ للمدعي بل لا يسلم الا له قصير في هاتين الحالتين المحاكم المختلطة مختصة وبناء على ذلك يتعطل سير القضية المقامة امام المحاكم الأهلية فتتلافى هذا الضرر البين ولو لحد معلوم على الأقل تقرر ما يأتي

(١) في حالة حصول الحيز من وطني ضد وطني آخر بين يدي أجنبي تقام دعوى تبت الحيز أمام المحاكم المختلطة أما القضية المقامة بين الوطنيين فتبقى من اختصاص المحاكم الأهلية

(٢) إذا وقع أجنبي أثناء دعوى مقامة بين وطنيين أمام المحاكم الأهلية حجراً على الدين المتنازع فيه فهذا الحيز لا يكون له تأثير إلا على ما تحكم به نهائياً المحاكم الأهلية وليس لموقع الحيز أن يسير في الدعوى ضد الشخص الموقع عليه الحيز إلا بعد انتهاء القضية المقامة كل ذلك فيما عدا الحالة التي يتفق فيها المدين والمجوز لديه أو يضع الخصام بأنفسهم حداً نهائياً للدعوى ثم إن الحكومة تطبيقاً للمبدأ الذي أبدته فيما يتعلق بالدليل الحقيقي لاختصاص المحاكم المختلطة أقرحت أيضاً أن تكون الأشخاص المعنوية المصرية خاضعة لذات قواعد الاختصاص التي يخضع لها الأشخاص الحقيقيون فتكون الدائرة السنية والسكك الحديدية ومجلس بلدي الاسكندرية وشركات المساهمة المصرية ( المشكلة في القطر المصري على مقتضى القانون ٢ كلها خاضعة لسلطة المحاكم الأهلية فيما يقع بينها وبين الاهالي من الدعاوى لكن نظراً لتصميم اللجنة والدول على عدم قبول هذه المقترحات اضطرت الحكومة أن تتنازل عن كل طلباتها في هذا الصدد ما عدا طلبها المتعلق بمجلس بلدي الاسكندرية (ج) وقد قبل ما أقرحت به الحكومة من أن تدخل نص مقتضاء عدم اختصاص المحاكم المختلطة بالقضايا المتعلقة بالعقار الواقعة بين الاهالي وهذا لم يكن إلا تأييداً رسمياً للطريقة التي كانت تتبعها دائماً محكمه استئناف الاسكندرية في جميع أحكامها

ثانياً - كان القصد من المادة الحادية عشرة من لائحة المحاكم المختلطة منع تلك المحاكم من أن تتدخل في أجراءات الحكومة التي تجريها في حدود سلطتها المطلقة لكن نص هذه المادة لم يكن مرضياً بالكلية فقد نشأ عنه جدال كثير

مثلاً حقوق الاجانب المكتسبة التي يكون التعدي عليها موجباً لطلب التضمينات لم تكن معروفة ولا محدودة بوجه من الوجوه في نص تلك المادة بخلاف النص الجديد الذي صار اعتماده من اللجنة فانه يستلزم أن مثل هذه الحقوق يجب أن تكون قد حصل الاقرار عليها أما بماهدة أو بلائحة أو بمقد فإضافة هذه الاناظر الى تلك المادة صار من المتصور أن قضايا معينة من نوع بعض القضايا التي كانت تتقدم بنجاح في الايام الماضية والتي لم تكن فيها الحقوق المكتسبة مؤسسة على أية لائحة أو معاهدة أو عقد لا تقع ثانياً تحت سلطة المحاكم المختلطة وذلك رغم أن كل احتياط يكون ربما حصل أثناء مباحثات اللجنة ثالثاً - التغييرات في قانون الافلاس والتفليس تتعلق كما تقدم بمسألتين مهمتين - الاولى مسألة الاختصاص الجنائي - والثانية مسألة التصفية القضائية عوضاً عن التفليس

ففي ما يتعلق بالمسألة الاولى معلوم أن السلطة الجنائية للمحاكم المختلطة كانت تنحصر للآن في الجنايات والجرح التي تنسب للقضاة أو المحلفين أو المأمورين الموظفين في المحاكم إذا اهتموا بارتكابها أثناء تأدية وظائفهم وفي الجنايات والجرح التي تقع في حق من ذكروا أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها وفي الجنايات والجرح التي تقع مباشرة لمعارضة تنفيذ الاحكام والاوامر القضائية ولكن امتدت تلك السلطة الى جرائم التفليس بالتفصيل والتدليس التي ارتكبتها التجار المفلسون المنظورة قضايهم أمام المحاكم المختلطة أو الذين قضايهم قابله للنظر أمامها حينئذ صار للمحاكم المختلطة ان تصدر الحكم بالحبس من سنتين الى خمس سنوات على من أفلس بطريق التدليس ومن شهر واحد الى سنتين على من أفلس بالتقصير أعني من أجل ارتكابه جرائم قبلية الاهمية كاتيانه أعمالاً مغارة لمقتضى الصواب وبدون ترو ولا تعقل كدفعه عمداً بعد توقيفه عنه لمطوب أحد مدينيه اضراراً بباقي الغرماء وكأعماله تحرير دفاتر الحسابات ولأجل الوصول

لردع هذه الجرائم أصبح من الضروري تغيير قانون تحقيق الجنائيات تغييراً خفيفاً (المواد ١٨ و ٨١ و ٧٢ و ١٠٠) فيما يختص بالقبض على الاشخاص الذين يخشى من حالة سيرهم ان يولوا الادبار تحالفاً من طائفة العقاب وقد تقرر أخيراً أن يضاف الى المادة ٢٧ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة انه متى كان المتهم أجنبياً يقوم بوظائف النيابة في تلك الدعاوى أحد رجال القضاء الاوروبيين يعني انه لا تقوم الدعوى العمومية الا بقبول ونحت ادارة النائب العمومي الاوروبي أما ما يختص بالتصفية القضائية فطريقة قانون التجارة قد تغيرت بالكلية بادخال المبدأ المستعمل الآن كثيراً أعني مبدأ المصالحات مع الغرماء عوضاً عن الافلاس أو مبدأ الصلح الاحتياطي وقد أدخل هذا المبدأ في اللائحة الانكليزية بناء على طلب العالم التجاري الذي أراد أن يكون أصحاب الذمة الطاهرة من التجار التكويدوي الحظ الذين لم يكن ذهاب ثروتهم ناشئاً عنهم بل عن ظروف أحوال ليسوا بمسؤولين عنها مطلقاً أو كانت المسؤولية عائدة عليهم جزئياً فقط غير معاملين بقسوة شديدة مثل غيرهم من التجار المديني الذمة والشرف أو المتصنعين للتجارة المتهورين الذين يحق معاملتهم بمقتضى الاحكام الاعتيادية للافلاس ولا يستحقون الرأفة بهم والشفقة عليهم وقد تقرر هذا المبدأ المعقول ذو الشفقة والرأفة من ذلك الحين في قوانين فرنسا وبلجيكا وفي بعض بلاد أخرى (انظر لائحة فرنسا الصادرة في ٤ مارس سنة ١٨٨٩ ولائحة بلجيكا المؤرخة احداها في ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ والثانية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٨٧)

وطبقاً للمشروع الذي أقرت عليه اللجنة الدولية والدول يمكن تطبيق هذا المبدأ المستدعى للرأفة على التاجر صاحب الذمة سيء البخت بشرط ان يكون أغلب الغرماء الحازرين لثلاثة أرباع الديون المحقة يرغبون في ذلك الا ان رأي الغرماء في هذا الشأن يتوقف تنفيذه على تصديق المحكمة التجارية بقرار بعد اتخاذها الطرق



## ﴿الحقوق﴾

التي تنأكد بسببها من توفر الشروط الضرورية المفروضة قانوناً لمنح هذه المرحمة متى وفي المدين بشروط المصالحة يكون بريئاً من كافة ديونه (المادة ٢٠٩) لكن المصالحة نفسها تبقى خاضعة لكل أسباب البطالان والفسخ المختصة بالمصالحة بعد الافلاس (المادة ٢٠٨)

اما اذا رأت المحكمة أثناء التصفية التي في خلالها يبقى المدين قائماً بأشغاله داعياً للشك في سلامة نيته فيمكنها في أي وقت ان تحكم بافلاسه (المادة ٢١٠)

وقد أبدت المحكمة التجارية البريطانية بالاسكندرية رغبتها في أن بعض المشاركة في مراقبة التصفيات تمنح للدائنين أنفسهم وتم ذلك اذ تقرر في المادة ٢٥٨ أنه يجوز للدائنين في اجتماعهم الاول أو في أي اجتماع آخر أن يتدبوا واحداً أو ثلاثة أعضاء منهم لاجل أن يلاحظوا ادارة وكلاء الدائنين ويكون للدائنين المتدبين الحق في أن يفحصوا دفاتر المدين وأوراقه وأن يكونوا سبباً في اتخاذ أي تدبير يرى صلاحيته لكل جماعة الدائنين وبالطبع ليس للدائنين المتدبين في مقابلة أعمالهم شيء الا ان ما تقرر في القانون يضمن أهمية أعمالهم حيث ان وكلاء الدائنين لا يمكنهم بيع أمتعة المدين أو الأشياء اللازمة لتشغيل محال تجارته أو الشروع في أي اجراء قضائي بدون أن يشاوروهم (المواد ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٨٦)

ومن هذا المختصر الوحيد يظهر أن قانون التصفية القضائية يتبع في نقطه المهمة أحكام القانون الانكليزي الذي أصدره البرلمان في جلسته السنوية المنعقدة في السنة السادسة والاربعين الى السنة السابعة والاربعين من حكم جلالة الملكة فكتوريا في المادة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة من الباب الثاني والخمسين كما أنه يتبع القانونين الفرنسي والبلجيكي

رابعا - وغير ما تقدم من المسائل التي خصتها اللجنة الدولية سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ بقي عدد من المشروعات التي نظرتها اللجنة السالفة

في سنة ١٨٩٠ بدون أن يتم في أمره شيء كما أشرنا الى ذلك قبل فاستدعي الحال لنظر الدول فيه في الوقت الحالي ويمكن بطريق الاختصار تلخيص تلك المشروعات كما يأتي

(١) الموظفون السياسيون والقضائيون المرسلون من حكومتهم الى القطر المصري يتمتعون بامتياز يجعلهم كأنهم مقيمون ببلادهم وليسوا بوجودهم فيه حتى لا يمكن بأي حال من الاحوال اقامة الدعوى عليهم في المحاكم المختلطة الا أن هذا الامتياز أصبح حملاً ثقيلاً عليهم حيث قد قررت المحاكم المختلطة أن امتيازهم هذا أمر لازم لا يمكنهم أن يعدلوا عنه كما أنه لا يمكنهم أن يرفعوا على مدينهم دعوى أمام المحاكم المختلطة حتى ولو كانت للحصول على أجرة أملاكهم ممن استأجرها وتأخر عن دفع أجرتها مع أنه من المقررة عادة في أوروبا أن السفراء والاشخاص الآخرين المتمتعين بالامتياز المذكور يمكنهم أن يتنازلوا عنه في المواد المدنية اذا ارادوا ذلك ويرفعوا دعواهم بصفة مدعين أمام محاكم البلاد التي هم معتمدون فيها (أنظر مؤلف هول في القانون الدولي الطبعة الرابعة صحيفة ١٨٠ و ١٨١ وكذلك مؤلف ريفيه في حقوق الشعوب الجزء الاول صحيفة ٤٩٥) فطبقاً على تلك المبادئ تقرر في اللائحة الجديدة أنه يسوغ لهم رفع دعواهم أمام المحاكم المختلطة المصرية بصفة مدعين فقط دون أن يكونوا خاضعين لسلطتها بصفهم مدعى عليهم الا اذا وجه عليهم المدعى عليه أثناء اقامة الدعوى الاصلية دعوى أخرى بشرط أن تكون هذه الدعوى لا تتجاوز قيمتها الدعوى الاصلية لكن اذا كانوا مشغولين بالتجارة أو الصناعة أو كانوا مالكيين لعقارات أو كانوا يتجرون فيها أو يتفعلون منها في القطر المصري يكونون خاضعين لسلطة المحاكم المختلطة المصرية بالنسبة لكل الاشغال التجارية أو الصناعية وكافة الدعاوي العينية العقارية التي لا يكون لصفهم الرسمية دخل فيها

(ب) مشروع آخر قضى بتفسير المادة ٧٤١

من القانون المدني الديون الممتازة على المقاربات يلزم أن تسجل لاجل ان تكون حجة على الغير فان المادة ٧٤١ من القانون المدني لم تستثن من هذه القاعدة الا المصاريف القضائية ومرتببات الخدمة والمستخدمين والعملة فيئخذ طلبات الاموال المستحقة للحكومة لم تكن ديوناً ممتازة عندما يشاركها دائنون مرتهنون أو ممتازون لكن قضت الضرورة أن تلك الاموال تكون تكون ممتازة فضلاً عن كون مقدارها بالنسبة لقيمة المقار عادة طفيفاً جداً لدرجة أن مخالفته المبدأ العمومي القاضي بعلانية ما عدا المقار من الديون لا يحتمل أن تلحق ضرراً ما باسم واعتبار أصحاب المقار

(ج) وأقترح مشروع آخر يختص بتعديل كيفية تحصيل أموال الحكومة فقد كانت المحاكم المختلطة تقرر أنه في حالة ما تكون المقاربات مرهونة لاجني لا يمكن بيع تلك العقارات لاجل تحصيل الاموال الا على مقتضى أحكام قانون المرافعات المختلط والاجراءات المدنية به كما يستفاد من مراجعة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩ يناير سنة ١٨٨٨ المدرج في المجموعة الرسمية صحيفة ٨ جزء رابع عشر وحينئذ كانت تحكم بعدم انطباق الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذي أوجد تسهلاً كثيراً جداً في مثل تلك الحالة فشرع الامر العالي المنوم عن اقتراحه بيزيل هذا المحظور فضلاً عن كونه يحمل لتلك البيوع ضمانات كافية لحماية صوابع الدائنين المرتهنين للعقار المباع

(د) ويمكنني أيضاً فيما يختص بالمقترحات التي التي عرضت على لجنة سنة ١٨٩٠ أن أذكر مشروع أمر عال جديد متعلق باختصاص القضاء الجزئيين في المحاكم المختلطة فقد كان اختصاص هؤلاء القضاء على مقتضى المادة ٢٨ من قانون المرافعات المختلطة يقتصر على القضايا المدنية الصغيرة جداً وحينئذ فكل قضية تجارية مهما كانت حقارة قيمتها لا يمكن اقامتها الا أمام المحاكم الابتدائية ولكن بالمشروع

الجديد تم سلطتهم ويمتد اختصاصهم الى المواد التجارية ماعدا قضايا الافلاس ثم أنه يجوز لهم ان يحكموا لغاية ١٠٠٠ غرش بعد أن كانوا لا يتجاوزون الحكم بأكثر من ٨٠٠ غرش في الأحكام النهائية ويجوز لهم أيضاً ان يحكموا لغاية ١٠٠٠ غرش في الاحكام القابلة للاستئناف بعد أن كانوا لا يحكمون فيها بأكثر من ٢٠٠٠ غرش فتصبح سلطتهم وسلطة القضاة الجزئيين في الحاكم الاهلي متساويتين

خامساً - وفي النهاية يجب أن أذكر الثلاثة الأوامر العالية التي صار اقتراحها على الدول بدون أن تعرض على أي لجنة دولية

(أ) فواحد منها يختص بقانون الشفعة

(ب) والثاني بقانون المقرضين على رهن

(ج) والثالث بصندوق الدين

١٠- ان قانون الشفعة الحالي طالبا نشأته ضرر دائم لكثير من الناس وتسببت عنه شكاوي خصوصاً من مصلحة الدومين ومشروع الامر العالي المقترح في هذا الشأن ولولم يعرض على لجنة دولة فقد صادقت على أحكامه محكمة الاستئناف المختلطة وأيدتها في جلسيتها المنعقدتين في ١٨ يناير و١٢ يونيو سنة ١٨٩٨

الشفعة هي حكم خاص بالثريمة الفراء يخول لبعض الناس شركاء ومتنفعين أو ملاك مجاورين الحق في أن يحلوا بأنفسهم محل مشت معين بواسطة دفع الثمن المعروض والمصاريف التي صرفت الا أن قواعد الشفعة لم توضع كما ينبغي في القانون المختلط اذ أن واضعي هذه القوانين ربما لم يكونوا على علم تام بمحائيق تفاصيلها على أن أهمية هذا الموضوع ظاهرة جليلة لان حق الشفعة يعتبر عائقاً عظيماً لحرية المعاملات في العقار الذي هو أهم منبع للثروة في البلاد الزراعية فكان من الضروري تفسير الاحوال التي تجوز فيها الشفعة بكيفية أوضح بل من الضروري وضع اجراءات تكون مرضية أكثر في استعمال هذا الحق وخصوصاً تحديد الزمن الذي خلاله يسوغ قبول الشفعة لاجل منع تعليقها لاجل

غير مسمى حتى لا يبقى المشترون الجديثون مهملين على الدوام بالاخذ بها

نعم ان المادة ١٠١ من القانون المدني تقتضي بأن الاشخاص الذين لهم الحق في الاخذ بالشفعة يلزم ان يستعملوا حقهم في الاربع والعشرين ساعة من وقت اعلانهم بإبداء رغبتهم الا أنه في حالة ما اذا كان المبيع أرضاً شاسعة أو متفرقة كما يحصل في مصالحة الدومين يتعسر بالطبع على المشتري معرفة جميع الجيران حتى يعلن كل واحد منهم وبما ان الحاكم المختلطة قررت أن تحفظ الحق للمدعي بالشفعة أو ضياعه مترتب على علمه بالبيع أو جهله به كانت تميز أحياناً قبول طلب والشفعة بعد ان تكون ملكية المبيع قد انتقلت الى المشتري بنحو تسعة أشهر أو عشرة بل ولو مضى من زمن البيع أكثر من سنة ولكن في المنشور المبعوث به الى الدول في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٨ أبدت الحكومة أملها بان نصوص الامر العالي المقترح لتسديدها عليه ستكون كافية بمنع تلك الاضرار الناتجة عن الطريقة الحالية واضرار أخرى

(ب) عرض على الدول في منشور بتاريخ اول اغسطس سنة ١٨٩٩ مشروع أمر عال بشأن تنظيم محال القرض على رهن وسبب هذا المنشور طلب شركة فرنساوية مؤسسة في القطر المصري قبل تشكيل الحاكم المختلطة لادخال تعديل على القانون التجاري وأرسل ذلك الطلب الى نظارة الخارجية من الوكالة الفرنسية بمصر مصحوباً بالرجاء الشديد في النظر اليه بعين الاهمية فعلى مقتضى المادة ٨٤ من قانون التجارة المختلط لا يمكن بيع الاشياء المرهونة الا بعد اعلان المدين واعمال جملة اجراءات أخرى وبناء على ذلك قررت محكمة الاستئناف المختلطة بان تسري تلك النصوص على محال اقراض النقود على رهن كما تسري على الدائنين المرتبئين الاخر ولكن بنك الرهونات المصري أرى بان معظم المدينين لم يكونوا معلومين عنده اذ أنهم لم يملأوا أسمائهم وأرى أن قيامه

بالشروط المقررة في المادة ٨٤ غير ممكن وأنه يجلب له الخراب سيما في السلف التي ألوف منها تقل قيمتها عن عشرة فرنكات وحقيقة بعد صدور هذا الحكم صار بنك الرهونات في حالة لا تمكنه من الاستمرار في عمله ولا من التصفية فبناء على ذلك عرضت الحكومة على الدول مشروعاً بتعديل هذه المادة وانهزت الفرصة في الوقت عينه بتقرير الشروط التي يمكن بمقتضاها التصريح في المستقبل بفتح مثل هذه المحال حيث انها لم تكن اذ ذاك خاضعة لاي مراقبة أو مناظرة ادارية

(ج) وفي النهاية عرضت الحكومة في منشورها الرقم ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩ على الدول الموقعة على اتفاق لوندرد المؤرخ في ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ مشروع أمر عال مختص بصندوق الدين يقضي بان أغلبية آراء أعضائه تكون كافية في كل قراراته ماعدا ما يتعلق منها بالتفقات العسكرية وكانت في هذا الامر العالي القاضية على مسألة يؤسف على حصولها وقع فيها نزاع كثير أثناء القضية الشهيرة المتعلقة بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه مصري قرره أغلبية أعضاء صندوق الدين من أجل مصاريف حرب السودان في سنة ١٨٩٦ وهي أي مسألة قرارات صندوق الدين ان كان يسوغ بت الحكم فيها بأغلبية آراء الاعضاء أم لا بد من الاجماع فالحاكم المختلطة لم تفصل في هذه القضية لكن هذه المسألة أصبح أمرها منياً

وقضى أيضاً هذا الامر العالي بأنه لا يجوز لصندوق الدين التصديق في أي حال من الاحوال على صرف أية نفقة غير اعيادية مهما كان نوعها من النقود الاحتياطية الا اذا كان الباقي بعد خصم هذه النفقة وما يكون مخصصاً لصرفه في شؤون أخرى من تلك النقود الاحتياطية يزيد عن ثمانمائة الف جنيه مصري وبما أن هذا الامر العالي نال مصادقة الدول قد صار نسرته في ١٢ نوفمبر الماضي (انظر الوقائع المصرية تاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

ومما تقدم يتضح ان أعمال اللجنة الدولية الحديثة قد أنتجت ثمرة عظيمة وان سنة ١٨٩٩ كانت حجة الفوائد فيما يختص بالتشريع المختلط خلافاً للعادة

أقلام التسجيل وطرق التسجيل العقاري قد أثبتت في تقرير في العام الماضي الارتباك والضرر العظيم الناشئين فعلاً عن وجود ثلاث جهات مختلفة في القطر المصري معتمدة لتسجيل المعاملات الخاصة بالمقار ومستندات الملكية العينية الأخرى وهي المحاكم المختلطة والمحاكم الشرعية والمحاكم الأهلية وقد أطنبت اذ ذاك في الفوائد الجزيلة التي تعود على البلاد المصرية من توحيد أقلام التسجيل وما أجريته بعد من البحث في هذا الموضوع أيد ما قلته فلذلك اردت ان أقول هذه السنة شيئاً زيادة عما قلته قبل في هذا الشأن

أولاً غير خاف أن في الظروف الحالية في القطر المصري كل مشروع يقضي بتفويض الامر للحكومة المصرية وحدها في مراقبة وإدارة طريقة منظمة جديدة لأقلام التسجيل لا ينال قبولاً ما دامت العقود المراد تسجيلها تخص أجانب ووطنيين معاً ومما أن المحاكم المختلطة لها بدون شك في الوقت الحاضر النصيب الاوفر في عمل التسجيل فبالطبع تكون نائبة عن العنصر الاجنبي في أي مشروع نظام جديد في هذا الموضوع

انما البدء الآن في رسم مشروع ذلك التوحيد ولو كان رسماً بسيطاً يكون سابقاً أو انه اذا اعتبر المشروع ممكناً اجراؤه فالتفاصيل بغير شك يصير وضعها باتفاق تام مع محكمة الاستئناف المختلطة والجهات الأخرى ذات الشأن وعندئذ تبدو مشكلة أخرى جديرة بالبحث وهي اذا كان يحسن تعديل نفس المبدأ الذي أسست عليه طريقة التسجيل الحالية وهذا الامر أكثر أهمية مع تنفيذ مشروع توحيد أقلام التسجيل في أن واحد

أما معرفة المنافع والمضار الخاصة بكل

طريقه من الطرق المختلفة في التسجيل العقاري فهي مشكلة ذات صعوبة عظيمة جداً والبحث جار في هذا الموضوع في الوقت الحالي في كل البلاد تقريباً بدرجة تختلف في الكثرة والقلّة وفي الواقع أنه موضوع علمي دقيق جداً للدرجة التي لا يمكن معها البحث فيه هنا بالتفصيل ويلزم لمن يهمه أمره مراجعة المؤلفات العلمية المعسرة السديدة كتأليف شوارتس وفرتسكيو بركدال ووليم روبرت شلدون وأمانول بيسون وكذلك محاضر قومسيون التاريخ الصادر بتشكيله في فرنسا ذكرى توتاريخ ١٨٩١ سنة

الا أنه بالاختصار يمكن تلخيص المسألة كما يأتي

الطريقة المتبعة في القطر المصري وهي تسجيل العقود المختلفة عن طريقة تسجيل الصكوك صار أخذها من فرنسا وهي متبعة في إيطاليا والبلجيك ولغاية الآن في جزء من الجزائر البريطانية لكن هذه الطريقة لها مضار كبرى يمكن بيانها كالآتي

١ - بما أن التسجيل يحصل بدون أدنى فحص ابتدائي للعقود المقدمة للتسجيل فهذا التسجيل لا يكون ضامناً للصدق أو صحة العقود المسجلة وبعبارة أخرى لا يكون أثباتاً للحق المشتمل عليه العقد

٢ - العلانية التي تقضي بها الطريقة الحالية غير كافية حيث أنه لا يوجد الزام لأي شخص بتسجيل الملكية عند الوفاة فحينئذ كثيراً ما يصعب جداً معرفة ملاك العقار المتتابعين وفحص حقوقهم في الملكية البقية تأتي

### محكمة الحيزه الجزية

#### اعلان

في قضية نمرة ٣٦٧ سنة ١٨٩٥

نشره ثانيه

انه في يوم الثلاث ٢٩ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بجاسة المزايدات العمومية

التي ستعقد بمحكمة الحيزه الجزية الكائن مركزها بسراي مديرية الحيزه

سيصير الشروع في بيع المنزلين الآتي بيانهما تعلق كل من ابراهيم سعودي المقيم بمصر بباب البحر سبع قسم الازبكيه وورثة المرحوم علي سعودي وهم محمد علي سعودي والحرمة نبيه وسكنه وصديقه بنات علي سعودي والحرمة قيسه زوجة علي سعودي القاطنين بالكفر القبلي بباب الوداع بمصر القديمه وورثة المرحوم عبد الواحد محمد الزيني وهم حسن عبد الواحد محمد عبد الواحد محمد الزيني وعبد الغني عبد الواحد محمد الزيني وصالح عبد الواحد محمد الزيني والحرمتين مبروكه وأم الهنا بنتي عبد الواحد محمد الزيني القاطنين بناحية المنوات حيزه

أولاً منزل كان بحارة الديابيه بناحية المنوات حيزه محدود بمحدود أربع الحد القبلي سيد احمد أبو حباب الله وأخيه زايد والحد الشرقي حسن العجمي والحد الغربي الشيخ صباح والحد البحري طريق

ثانياً منزل كان بالناحية المذكوره بالحاره المذكوره محدود بمحدود أربع الحد البحري العجمي أبو حسين والحد القبلي طريق والحد الشرقي الحاج أبو المجد والحد الغربي الحرمة مقطفه

وهذين المنزلين كان محدود لمبيعهما بناء على طلب ابراهيم سعودي جلسه يوم ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ تنفيذاً للحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٦ مارس سنة ٩٩ في الفضيه المدينه نمرة ٣٦٧ سنة ٩٥ المقامه من ابراهيم سعودي المذكور ضد ورثة علي سعودي وعبد الواحد محمد الزيني المومي ذلك الحكم ببيع المنزلين المذكورين لعدم امكان قسمتهما

وبالنظر لوقاة عبد الواحد محمد الزيني قررت المحكمة بتأجيل البيع لاجل غير مسعى حتى تحدد الاجراءات في وجه ورثاه المذكورين أعلاه

وبناء على العريضه المقدمة من ابراهيم



غرش صاغ و ٢٠ فضه مع المصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهليه بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ نمرة ٢٠٨

وهذا البيع هو بناء على طلب الحرمة زهره بنت علي من بني سويف المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٩٧٦

ضد

الحرمة عيوشه بنت محمد يوسف من بني سويف  
بيان العقار

منزل كان ببندر بني سويف يبلغ مسطحه ٤٠ ذراع بمحدود اربع البحري ملك ورثة بيومي الحيطاوي والقبلي ملك مصطفى علي والغربي ملك عبد الفتاح الحمار والشرقي طريق نافذ وبه الباب يحتوي على حوش وفرن ومقعد جميعه مبني بالطوب الاخضر

وان حكم نزع الملكية مبين به ان بيع العقار المذكور يكون قسماً واحداً كسروط البيع الموضحة باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهم وقت ما يريد وان الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة هو مبلغ ١٢٠٠ غرش صاغ بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الاحد ٣ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ثمانية افرنكي صباحاً باودة المزايدات الكاشنة بسراي المحكمة ببني سويف

فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين للمزايدة في العقار المذكور

تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في يوم ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة بني سويف  
أحمد شكري

بقبالة الكرش محدودين بمحدود اربع الغربي علام معنوق والقبلي طريق ميري والشرقي أحمد افندي عبد الله ومحمد افندي علي والبحري عتقا محمود افندي اليازجي

فدن

٨

وان حكم نزع الملكية مبين به ان بيع العقار المذكور يكون قسماً واحداً كسروط البيع الموضحة باعلان الدعوى المودع هذا الحكم والاوراق المتعلقة به بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يرغب الاطلاع عليهم وقت ما يريد وحيث انه لعدم دفع قيمة أجرة النشر صار استبعادها من الرول

وبناء على الامر الصادر من حضرة القاضي بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بشمن أساسى قدره ٦٤٠٠ قرش صاغ قد تمجد جلسة يوم الاحد ١٧ يونيه سنة ٩٠٠ بناء عليه

نعلن انه سيصير الشروع في بيع العقار المذكور في يوم الاحد ١٧ يونيه سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بأودة المزايدات الكاشنة بسراي المحكمة ببني سويف فعلى من يكن له رغبة في المشتري ان يحضر في اليوم والساعة المذكورين للمزايدة في العقار المذكور تحريراً بسراي المحكمة ببني سويف في يوم ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم سنة ١٣١٨

باشكاتب محكمة  
بني سويف الاهليه  
أحمد شكري

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف  
نشره أولى عن بيع عقار

بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٨ ابريل سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعى عليها من العقار الآتي بيانه ويبيعه بالمزاد العمومي وفاء لسداد دين الطالبة وقدره ٥٥٧

سعودي طالب البيع بيان أسماء الورثة المذكورين الطالب بها تحديد جلسته لاعادة البيع في وجه الورثة المذكورين قد تمجدت جلسة يوم تاريخه للبيع ولهذا اقضى اعادة النشر

وان يكون البيع بالشروط المودوعة في المديرية لمن يريد الاطلاع عليه وقت ما يريد واقتراح فزاد المنزلين المذكورين يكون على مبلغ أربعين جنيهاً مصرياً بخلاف المصاريف حرر بقلم كتاب المحكمة في يوم ٦ مايو سنة ٩٠٠ كاتب المحكمة امضا

اعلان

محكمة الامور الجزئية والمصالحات ببني سويف  
نشره أولى عن مبيع عقار  
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ٩٠٠ القاضي بنزع ملكية المدعى عليه من العقار الآتي بيانه ويبيعه بالمزاد العمومي وفاء لسداد دين الطالبين وقدره ٧٤ جنيه ٤٣٤ ملجم مع المصاريف المستحقة والتي تستحق لغاية تمام البيع المسجل هذا الحكم بقلم كتاب محكمة بني سويف الاهليه بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٠٠ نمرة ٦٨

وهذا البيع هو بناء على طلب حضرات محمد صفر بك وأحمد بك والستات عدليه هانم وديراد هانم وعيشه هانم وأمينه هانم أنجال مرحوم دولتو حيدر باشا وملك هانم والدمهم من ذوي الاملاك ومقيمين بمصر المقيدة بالجدول سنة ٩٠٠ نمرة ٩٦ بتوكيل جول افندي عسكر

ضد

مصطفى كدواني من الشوبك  
بيان العقار الكائن بناحية الشوبك

قدن

٣ بقبالة منور محدودين بمحدود اربع البحري ورثة خليفه علي القبلي عبد الحيد عبيد الحلي والغربي عتقا محمد افندي اليازجي والشرقي روس موارس الاهالي



## محكمة أسبوط الجزية

## اعلان بيع

في القضية المدنية نمرة ٦٢٥ سنة ٩٠٠  
نشره أولى

انه في يوم الاحد ١٠ يونيه سنة ٩٠٠  
الساعة ٨ افرنكي صباحا باودة المزايدات بسراي  
المحكمة بالحرا باسبوط

سيصير الشروع في بيع ١٢ سهمه وقراريط  
خمس قراريط واثني عشر سهماً أطيان كائنة  
بناحية التتاليه بقبالة الشيخ موسى الحد البجري  
ورثة عبد الهادي برعي والقبلي جرجس تادرس  
والفري سيد سيد محمد خشمه والشرقي ترعة مستبحر  
ملك عمار سليمان من عرب الجمهه

وهذا البيع بناء على طلب حضرة باشكاتب  
محكمة أسبوط الاهلية بصفته مدير الخزينة تقودها  
القضائية وبناء على حكم نزع الملكية الصادر  
من هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ٩٠٠  
ومسجل بقلم كتاب محكمة أسبوط الاهلية في  
نمرة وفاة للمبلغ المطلوب  
لخزينة المحكمة والمصاريف المستحقة والتي تستحق  
وتباع قسماً واحداً ويقتح مزادها على مبلغ  
٢ جنيه ٧٥٠ مليم ثمن أساسي تبني عليه المزايدة  
وشروط البيع واضحة بحكم نزع الملكية الموجود  
بقلم الكتاب لاطلاع من يرغب الاطلاع عليها  
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم والساعة  
والحل المذكورين

تحريراً في ٨ مايو سنة ٩٠٠ و ٩ محرم  
سنة ١٣١٨ باشكاتب محكمة أسبوط الاهلية  
امضا

## اعلان

عن مبيع مواشي محجوزه  
في يوم الخميس ٧ مايو سنة ٩٠٠ و ١٨ محرم  
سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي صباحا بسوق  
ناحية المنوات جيزه

سيباع بطريق المزاد العمومي ثورين بقر  
ومحلة بقر ايضاً ملك حسن محمد الزغبى وباقي  
ورثة عبد الواحد محمد الزغبى السابق حجزها

تنفيذا في ٥ ابريل سنة ٩٠٠ تنفيذاً لحكم محكمة  
مصر الاهلية الصادر بهيئة استئنافية بتاريخ ٢٨  
اكتوبر سنة ١٨٩٩ لصالح ابراهيم سعودي بتوكيل  
حضرة عطيه افندي محمد المحامي  
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم  
والساعة والحل المحددين أعلاه ومن يرسي عليه  
آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد اليه  
على ذمته ويلزم بالفرق

تحريراً في ٥ مايو سنة ٩٠٠  
نائب باشمخضر محكمة الجزية الجزية  
حسن احمد

## اعلان بيع

انه في يوم الخميس اربعة وعشرون مايو  
سنة ٩٠٠ الساعة ١١ احد عشر افرنكي صباحا  
بناحية سوق الابراهيمية بمركز هيا شرقي  
سيصير الشروع في مبيع حمار اسود ونصف  
جاموسه ونتاجها ذكر تعلق نصر السيد الصمدي  
من ناحية كفور نجم بمركز كفر صقر شرقي  
وذلك البيع بناء على طلب يوسف مصطفى من  
الحلاوات بمركز هيا شرقي لوفاه ٥ مبلغ وقدره  
٦ جنيه ٥٤٧ مليم قيمة المحكوم به مع المصاريف  
الصادر عنهم حكم من محكمة هيا الجزية بالقازيق  
المرفوق طي هذا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ٩٠٧ وسبق  
اعمال محضر حجز حفظ حق بتاريخ ٢١ يوليو  
سنة تاريخه وحجز ذلك الاشياء الموضحة أعلاه  
بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ افرنكيه فعلى من كان  
له رغبة في مشتري شيء من ذلك يحضر في اليوم  
والساعة والمكان المحددين بهذا ويغطي مزاده من  
يرسي عليه آخر عطا يدفع الثمن فوراً ومن يتأخر  
يعاد اليه على ذمته ويلزم بالفرق

الباشمخضر بمحكمة الزقازيق

بدروس يوسف

## اعلان بيع

من مكتب الشيخ يوسف موسى المحامي بالنصورية  
انه في يوم الاربع ٣٠ مايو سنة ١٩٠٠  
الساعة ٩ افرنكي صباحاً بناحية البرامون

سيصير الشروع في مبيع ثور احمر عمره  
٥ سنين تقريباً وحماره سوده عليه دغمه عمرها  
٤ سنين تقريباً بطريق المزاد العمومي تعلق محمد  
أبو عامر مزارع ومقيم بناحية البرامون توقع  
الحجز عليها بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠ تنفيذاً  
للحكم الصادر عليه من محكمة دكرنس الجزية  
الاهلية بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٠٠ لصالح  
محمد افندي عثمان ناظر وقف المرحوم مصطفى  
اغا الوكيل من ذوي الاملاك ومقيم بمصر  
وفاه لمبلغ ٢٠٥٤ قرش صاغ قيمة المحكوم به  
والمصاريف بخلاف ما يستجد من المصاريف  
فاقضي النشر بذلك للمعلومية

باشمخضر محكمة

للمنصورة

امضا

## اعلان

من محكمة مصر الابتدائية الاهلية  
عن مبيع منقولات محجوزه بالمزاد العمومي  
انه في يوم الاربع ١٦ مايو سنة ١٩٠٠  
الساعة ١٠ افرنكي صباحا بشارع عبد الدائم  
والساعة ثلاثة بعد الظهر بالدرب الجديد بالتصيرية  
سيباع بالمزاد العام اقشة ومنقولات وخلافه  
تعلق محمد بك العرابي وعلى افندي الشريف  
السابق توقيع الحجز عليهما بتاريخ ٢٣ مايو  
سنة ٩٩ بناء على طلب الخواجات انطانيوس  
ورزق الله طرابلسي التجار بالحله الكبرى  
والتخذان لها محلا مختاراً مكتب ابراهيم افندي  
جمال المحامي وهذا البيع تنفيذاً للحكم الصادر  
من محكمة مصر الابتدائية الاهلية بتاريخ ١٧ اكتوبر  
سنة ٩٩ فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في  
الزمان والمكان المعينين أعلاه ومن يرسي عليه  
المزاد يدفع الثمن فوراً والا يعاد اليه عن ذمته  
ويلزم بالفرق ان نقص

تحريراً في مارس سنة ٩٠٠

كاتب

ابراهيم جمال المحامي

( طبع بالمطبعة العمومية )